

دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020
The role of Islamic banks in achieving economic development within the Malaysian vision 2020

حليمة بن مشيش^{*1}

¹ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1/ الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/07/03؛ تاريخ المراجعة: 2019/07/28؛ تاريخ القبول: 2020/01/05

ملخص: هدفت هذه الورقة البحثية لعرض رؤية ماليزيا 2020، والتي تلخص طموحها في بناء قاعدة صناعية، وتحسين ظروف المعيشة، مع إبراز دور الصيرفة الإسلامية في دعم تحقيق هذه الرؤية وذلك بدراسة الارتباط بين أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الصيرفة الإسلامية. من أهم نتائج هذه الدراسة أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCG)، والدخل الفردي (PCI) من جهة؛ وبين إجمالي الأصول، وإجمالي التموليات، وإجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية من جهة أخرى هي علاقة قوية جدا، تعكس مدى تكامل التنمية الاقتصادية التي حققتها ماليزيا في مسيرتها منذ 1991 نحو رؤية 2020 مع الصيرفة الإسلامية. الكلمات المفتاح: رؤية ماليزيا 2020؛ مصارف إسلامية؛ تنمية اقتصادية. تصنيف JEL: O47؛ G21.

Abstract: This study aimed to present Malaysia's vision 2020, which aspires to build an industrial base and improve living conditions while highlighting the role of Islamic banking in supporting the realization of this vision. By studying the correlation between the most important indicators of economic development and Islamic banking indicators. The most important result that there is a very strong relation between GDP, GFCG, PCI and total assets, total funding, total Islamic safety deposits.

Keywords: Malaysia's vision 2020; Islamic banking; economic development.

Jel Classification Codes : O47, G21.

* Corresponding author, e-mail: halima.univ@gmail.com

I- تمهيد :

اعتمدت ماليزيا لتنمية اقتصادها على مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر، واهتمت بشكل كبير على تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية، والذي ساهم بشكل ملحوظ في إحداث إنعاش اقتصادي دافعا بعجلة التنمية بسرعة نحو وضعية اقتصادية ما كانت لتكون لولا تلك الخطط التنموية الوطنية التي وضعت تحت ما يسمى برؤية ماليزيا 2020. لقد كان للصيرفة الإسلامية نصيبا ضمن رؤية ماليزيا 2020، مما سمح بتوفير الظروف المناسبة لإيجادها، وتنميتها، وتحسين جاذبيتها للمستثمرين.

مبدئيا؛ يتمتع القطاع المصرفي والمالي الإسلامي بخصائص تدعم النمو الاقتصادي، إذ أن توزيع المخاطر في المعاملات المالية الإسلامية يُعزز الترابط بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي، كما أن الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية من تحريم للربا والغرر والميسر تحقق التوازن والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتقلل من إمكانية عدم الاستقرار المالي للاقتصاد والنظام المالي بشكل عام. وارتكاز المصارف الإسلامية على الأصول الحقيقية والاستثمار في المشاريع الإنتاجية يساهم إيجابيا على محركات النمو الحقيقية.

إشكالية الدراسة:

تُعتبر التنمية الاقتصادية مُصطلحا نظريا لا يُمكن توظيفه عمليا دون التعبير عنه بمؤشرات قابلة للقياس، والتي تدل على مدى هذه التنمية والقطاعات الاقتصادية التي حدثت على مستواها، فهناك مجموعة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية التي يمكننا أن نستخدمها للدلالة على التنمية الاقتصادية، سنختار في هذا البحث الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر تكوين رأس المال الثابت، ومؤشر الدخل الفردي، ومحاولين الوقوف على مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحسين هذه المؤشرات.

- ما هي العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والتنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020؟

- ما هي رؤية ماليزيا 2020 وما هي الخطط التنموية التي تنطوي تحتها؟
- كيف تطور الناتج المحلي الإجمالي وما علاقته بالصيرفة الإسلامية؟
- كيف تطور تكوين رأس المال الثابت وما علاقته بالصيرفة الإسلامية؟
- كيف تطور دخل الفرد الماليزي وما علاقته بالصيرفة الإسلامية؟

فرضيات البحث: من خلال البحث سيتم الإجابة على الفرضية الرئيسة التالية:

- تُساهم الصيرفة الإسلامية في دعم التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020 من خلال أسس الاقتصاد الإسلامي التي تقوم عليها، والتي تربط الاقتصاد المالي بالاقتصاد الحقيقي، وبذلك تؤثر إيجابا على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث: يُقدم البحث تجربة اقتصادية من أبحاث التجارب في مجال التنمية الاقتصادية وكذلك الصيرفة الإسلامية، تُعد مثلا يُحتذى به لباقي الدول التي تعمل على تنمية اقتصادياتها.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية في ماليزيا ورؤية 2020، وتحليلها من خلال دراسة الارتباط بين أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الصيرفة الإسلامية.

1.I- مسيرة التنمية الاقتصادية في ماليزيا في إطار رؤية 2020

1-1- الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية:

ارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية غالبا بمفهوم النمو الاقتصادي، والذي يتميز بسهولة قياسه (بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي) وتعدد النظريات المفسرة له، ولكن مفهوم التنمية الاقتصادية يحتاج إلى توضيح أكثر، فهي تعمل على وضع الاقتصاد في مسار نمو إيجابي ومستمر، من خلال العمل على تحسين جودة المخرجات، والعمل على إدخال سلع وخدمات جديدة، وتشجيع الابتكار وإدارة المخاطر وريادة الأعمال، الأمر الذي يتطلب عملا جماعيا بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعاون بين القطاع العام والخاص، حتى تتحقق نتائج إيجابية على مدى طويل الأمد.

فيمكن تحقيق نمو بدون تنمية على المدى القصير أو المتوسط، إلا أن التنمية الاقتصادية تخلق الظروف التي تُمكن من تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل، وكمثال على ذلك، في سوق العمل يهتم النمو بعدد الوظائف في حين تهتم التنمية الاقتصادية بالتركيز على الأجور وتحسين ظروف العمل وتحسين المستوى التعليمي للعمال بهدف تحقيق العمالة الكاملة في الاقتصاد.

ولفترة طويلة ارتبطت التنمية الاقتصادية بالمناطق المتخلفة بهدف القضاء على الفقر، ولكن حاليا فإن مفهوم التنمية يعرف أهمية متزايدة في الاقتصاديات المتقدمة، نظرا لتعرضها للمنافسة الدولية والصراع من أجل البقاء، الأمر الذي خلق مفهوم التكتلات الدولية والإقليمية الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: "أنشطة تزيد من القدرة على تحقيق تقدم المجتمع وتحقيق رخاء اقتصادي وتحسين جودة الحياة، من خلال الاستخدام الأمثل لإمكانات الأفراد والشركات والمجتمعات، والإنتاج المسؤول للسلع والخدمات، والابتكار المستمر وتقليل تكاليف المعاملات، وتحسين البنى التحتية وزيادة فرص التعليم". (Maryann Feldman, 2014)

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية في أي دولة دورا فعالا للحكومة إضافة إلى تكاتف الجهود والعمل بشكل جماعي، والاهتمام بجميع جوانب الحياة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى.

يتضح لنا من خلال هذا الطرح أن التنمية الاقتصادية في السابق كانت مترادف والنمو الاقتصادي وكانت تقاس بمؤشر واحد وهو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن الاهتمام بالبعد الاقتصادي وحده لا يكفي فيجب الاهتمام بالبعد الاجتماعي والبيئي في حال الرغبة بتنمية بلد ما. وخلال المسيرة التنموية لأي دولة تتبع العديد من الاستراتيجيات التنموية، منها ما يعتمد على القطاع الزراعي ومنها ما يركز على القطاع الصناعي، وأخرى تركز على العنصر البشري.

أ. الاستراتيجيات التنموية لماليزيا:

عرفت التنمية الاقتصادية لدولة ماليزيا تطورات عديدة من خلال تغيير الاستراتيجيات التنموية المتبعة والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل حسب ما يوضحه الجدول رقم 01، من خلال الجدول يتضح أن ماليزيا انتهجت في مسيرتها التنموية مجموعة من المخططات تنوعت بين طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، كما اعتمدت كل خطة تنموية على نتائج الخطة السابقة لها، وصولا إلى رؤية 2020، والتي تُعد خطة استراتيجية طويلة الأجل، تهدف لجعل ماليزيا دولة صناعية ذات دخل فردي مرتفع ومركزا للمالية الإسلامية، وقد صيغت كل خطة نظرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الماليزي، فأثناء الاحتلال البريطاني لماليزيا كانت الاستراتيجية المتبعة تقوم على مجال الاستيراد في مجال الصناعات الاستهلاكية، وهو قطاع سيطرت عليه الشركات الأجنبية خلال تلك الفترة، لكن هذه الاستراتيجية لم تحقق أية أهداف تنموية بالنسبة للمجتمع الماليزي نظرا لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي، كما لم تؤثر هذه الاستراتيجية إيجابا على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية. (إسماعيل، 2014)، وقد عمل الاستعمار على جلب وفود من الصينيين والهنود للسيطرة على المطاط ومناجم القصدير حتى تظل الموارد الهامة تحت السيطرة البريطانية، فبالتالي غير الاستعمار التركيبة السكانية لماليزيا لتصبح مقسمة إلى ثلاثة أعراق رئيسية: الملايو المسلمين (أغلبية السكان الأصليين)، والصينيين والهنود.

ومن أهم الاختلالات التي أحدثتها الاستعمار:

- عزل الملايو في المناطق الريفية، وبالتالي افتقروا إلى الخبرة في الأنشطة الحركية؛
- تدهن مستواهم التعليمي حيث أن المستعمر عمل على جعل تعليمهم حتى المرحلة الابتدائية فقط؛
- سيطرة العنصر الصيني على ثروات البلد وسيطرتهم على الأنشطة التجارية الأكثر ربحية. (إسماعيل، 2014).

1.1. الإحلال محل الواردات:

بعد استقلال ماليزيا سنة 1957 كان النظام الرأسمالي هو السائد إلى نهاية الستينات، وعرفت سنة 1963 قيام اتحاد ماليزيا، والتي كانت بلدا زراعيا بالدرجة الأولى فقد كانت الزراعة تُشكل 39.3% عام 1957 والعمالة فيها 61.3%، أما الصناعة فكانت 11.1% والعمالة فيها 6.4%. (العبيدي، 2008) كما أن اختلاف الأعراق بماليزيا جعل الكثيرين يعتقدون أنها لن تنجو ولن تتطور، لأن الملايو وهم أغلبية السكان سيشرعون حال تحقق الاستقلال، بالاستيلاء على ممتلكات الصينيين والهنود، غير أنه لم يحدث أي استيلاء أو تأميم للممتلكات. وبدلا من ذلك قرر الملايو والصينيين والهنود أن يكونوا شركاء، وأن تكون ماليزيا دولة للجميع، وأن تفتح صدرها لاحتضان الجميع الذين يشاركون ويتبادلون الثروة الاقتصادية والقوة السياسية. (مؤسسة عبد الحميد شومان، 2016)

وقد تبنت الحكومة الماليزية خلال هذه الفترة إستراتيجية "الإحلال محل الواردات" (من 1957 إلى 1969)، تخلت هذه الفترة مجموعة من الخطط الخماسية ولكن تعتبر الخطة الماليزية الأولى (1966-1970) أول خطة تنموية لماليزيا الموحدة وتمس كافة الأقاليم، ومن خلالها عملت الدولة على إشراك الملايو في عملية التنمية، إذ فهمت الحكومة أن تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص، فشجعت قيام العديد من المؤسسات التعاونية والتي تخدم الفئات الفقيرة والمستضعفة من الملايوين، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن الأعراق في ماليزيا، كما عملت على حصولهم على فرص متكافئة لدخول القطاعات الحديثة كالصناعة والتجارة والمقاولات والتشييد فقد كانوا يعملون بمجال الزراعة فقط، لكن انتشار الفقر وعدم وجود طبقة رأسمالية ملاوية حالا دون تحقيق الدمج الاجتماعي للملايوين، وتزايدت معدلات البطالة عموما والبطالة الحضرية إلى ما يقرب 10%. (الحصري، 2009) (إسماعيل، 2014) فالخطة التي سعت إلى تقليل نسبة الفقر، وتحسين المستوى المعيشي

للسكان كان نجاحها محدودا، مما أدى إلى حدوث اضطرابات واندلاع انتفاضة مناهضة للحكومة واحتجاجات كبيرة في ماليزيا سنة 1969، مما دفع بالحكومة إلى ضرورة صياغة خطة بديلة لتدارك الوضع.

أ.2. من سنة 1970 إلى سنة 1990 (السياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy (NEP):

عملت ماليزيا خلال هذه الفترة على تدارك الوضع الحرج الذي تسببت به انتفاضة 1969، فتم صياغة خطة إستراتيجية طويلة المدى هدفها تحقيق النمو والعدالة وتعزيز الوحدة الوطنية، كما سعت إلى تطوير دور الدولة والقطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية، وزيادة نصيب الملاويين في المشاركة في ثروات البلاد، في إطار مجموعة من الخطط الحماسية تمثلت في:

- الخطة الثانية 1971-1975: هدفت إلى رفع مستوى المعيشة خاصة للملاويين، والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ ((Economic Planing Unit, (1971-1975))
 - الخطة الثالثة 1976-1980: هدفت إلى رفع معدلات النمو وتعزيز دور رأس المال البشري في التنمية إلى جانب تحقيق التوزيع العادل للثروة؛ ((Economic Planning Unit, (1976-1980))
- بعد تلك الفترة ساعدت الزيادة من عائدات النفط في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة، كما شهدت تلك الفترة بداية التوجه التصديري في عمليات التصنيع، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية وبعض المنتجات التصديرية ذات الكثافة العمالية الكبيرة، وبالتالي انخفاض معدل البطالة، كما تحسن توزيع الدخل والثروات بين مختلف الأعراق. (المصري، 2016)
- الخطة الرابعة 1981-1985 (فترة التصنيع الثقيل): هدفت لتحقيق تطور كبير في القطاع الصناعي من خلال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام، مع استمرار الاهتمام بصناعات إحلال الواردات والصناعات الموجهة للتصدير؛ يجدر بالذكر أنه خلال هذه الفترة (والتي تزامنت مع تولى مهاتير محمد الحكم) قد حدث ركود اقتصادي وانهارت أسعار السلع الأساسية، فقامت الدولة بتكثيف جهودها لتعزيز الاقتصاد من خلال عدم تشجيع الصناعات التي تتطلب رأس مال كبير والتوجه نحو تحسين الصناعات المحلية والعمل على زيادة التصدير وإيجاد الأسواق الجديدة وكذلك محاولة إيجاد المناخ المناسب للمستثمرين الأجانب.
- خلال هذه المرحلة تعمقت القاعدة الصناعية للاقتصاد الماليزي، كما عرفت هذه المرحلة دخول الصيرفة الإسلامية حيز التطبيق بإنشاء أول مصرف إسلامي سنة 1983، ودُعم بإصدار قانون خاص بالمصارف الإسلامية في نفس السنة.
- الخطة الخامسة 1986-1990: ظهر خلال هذه الفترة مشروع **مهاتير محمد** في التنمية الاقتصادية المفتوحة على العالم الخارجي، دون التخلي عن مقومات الوطنية الاقتصادية (المصري، 2016)، فقد اهتمت الدولة بالحفاظ على مستوى مرتفع للنمو من خلال استراتيجية التصنيع. ودعم نمو القطاع الخاص (الخصخصة) باعتباره المحرك الأساسي للنمو ولتحرير اقتصادها. وقد تم ذلك من خلال توفير الضمانات الكافية والائتمان عبر الدعم المالي لشركات الضمان، كما تم تخفيض الاحتياطات القانونية من 5% إلى 4% وخفضت المصارف أسعار الفائدة على القروض من 11.25% إلى 10.25%، وضح المصرف الوطني الماليزي نحو 1.5 مليار رينجت ماليزي إلى الاقتصاد لتحفيز التعاملات الأجنبية.

في نهاية السياسة الاقتصادية الجديدة أظهرت الإحصائيات نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها، فقد زاد نصيب الملاويين في المشاركة في ثروات البلاد من 2.4% سنة 1970 إلى ما يقرب 30% سنة 1990، كما انخفضت معدلات الفقر من 49.3% سنة 1970 إلى 16.5 سنة 1990، وارتفاع إجمالي الناتج المحلي (GDP) بنسبة 7.8% خلال الفترة من 1971-1980، كنتيجة للسياسة التنموية التوسعية والدخول لقطاع التصنيع. (المصري، 2016)

أ.3. رؤية 2020 (2020-1990):

بعد النجاح الذي عرفته السياسة الاقتصادية الجديدة، تم استحداث استراتيجية تنموية جديدة، حيث قدم مهاتير محمد "رؤية 2020" في فبراير سنة 1991، والتي تضمنت أربع ركائز جوهرية وهي: "القومية الماليزية" و"التطور الرأسمالي" و"الدور التنموي للإسلام" و"الدور القومي للدولة" (خديجة، 2012)، وأبرز أهداف هذه الخطة هي جعل ماليزيا دولة صناعية بحلول 2020 ورفع معدل دخل الفرد إلى أربعة أضعاف مستوياته سنة 1999، وتدويل التمويل الإسلامي، كما حدد مهاتير محمد تسع تحديات على ماليزيا تتجاوزها ضمن هذه الرؤية

تصب معظمها في التأكيد على إقامة مجتمع ماليزي متحد الأهداف، متحرر نفسيا وآمن وديمقراطي ومتقدم علميا واجتماعيا وعادل اقتصاديا، رغم اختلاف أعرافه. (Mohamed, 1991)

تم تقسيم "رؤية 2020" إلى ثلاث خطط عشرية: (المطلب، 2013)

• **سياسة التنمية القومية (NDP) National Development Policy (2000-1991):**

استمرت هذه الخطة العشرية بتحقيق نفس الأهداف المسطرة بالخطة السابقة (السياسة الاقتصادية الجديدة)، ولكن كان التركيز أكثر على تسريع القضاء على الفقر والحد من الاختلال وعدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي، (Berma, 2003)، تضمنت خطتين خماسيتين:

- الخطة السادسة 1995-1991: هدفت إلى إنشاء معهد ماليزي للميكرو إلكترونيات تملكه وتديره الدولة، كما اهتمت بدخول مجالات اقتصاد المعرفة؛

- الخطة السابعة 1996-2000: سعت الدولة لتنمية الاستثمار الوطني وتدخل الدولة في إنشاء مشاريع للقطاع العام وتولي إدارتها، هذا إلى جانب تشجيع القطاع الخاص عن طريق استخدام سلطة الترخيص والموازنة والنظام الضريبي والحوافز المالية، كما هدفت هذه الخطة إلى إعادة النظر في ملكية الأصول الإنتاجية والاستمرار في المعاملة التفضيلية للشعب الماليزي من خلال دعمه في مجال التعليم.

يجدر بالذكر أنه خلال هذه الفترة عرفت ماليزيا أزمة مالية كبيرة (أزمة النور الآسيوية 1997)، والتي بدأت في تايلندا بعد انخفاض سعر صرف عملتها (البات)، وهبوط كبير للأسهم، الأمر الذي انتقل سريعا لأسواق المال المجاورة: ماليزيا، هونغ كونغ، أندونيسا، كوريا الجنوبية، حيث تدهور سعر صرف عملتها، مما تسبب بنتائج سلبية على الاقتصاد، مثل: ارتفاع أسعار الفائدة، وتقلص معدل النمو الاقتصادي، وتصادد معدل التضخم، وكنتيحة للأوضاع الاقتصادية الصعبة خلال هذه الأزمة لجأت كل من تايلندا وأندونيسا وكوريا الجنوبية لمساعدات صندوق النقد الدولي، على خلاف ماليزيا التي تمسكت بدور الحكومة في المال والاقتصاد ورأى ضرورة عدم الانصياع لأوامر صندوق النقد الدولي، فاعتمد على مدخرات الأفراد، وقام بجذب الاستثمارات المباشرة من خلال تسهيل عملها في ماليزيا، وعدم السماح للأموال بالخروج من ماليزيا حتى تنتهي الأزمة، وبالفعل خرجت ماليزيا من الأزمة في فترة قياسية وبأقل خسائر ممكنة، وبدأت مؤشرات النمو الاقتصادي بالتعافي.

(المصري، 2016)

• **سياسة الرؤية الوطنية (National Vision Policy) (2010-2001):**

هدفها تحقيق مجتمع مرن وتنافسي، بإمكانه مواجهة مخاطر العولمة والتحرر، وتطوير المعرفة، للوصول إلى هدف واحد وهو تحقيق أهداف رؤية ماليزيا 2020 بجعل ماليزيا في مصاف الدول المتقدمة. (Whah, 2012).

وخلال هذه الفترة بدأت ماليزيا بالاهتمام بتطوير قطاع المصارف الإسلامية وظهر ذلك من خلال المخطط الرئيسي للقطاع المالي The Financial Sector Master plan (2010-2001) الذي وضعه البنك المركزي الماليزي، حيث تم الاعتراف بأن المصارف الإسلامية أحد القطاعات المحتملة النمو، كما حددت هدفاً ليشكل التمويل الإسلامي 20% من إجمالي التمويل بحلول سنة 2010.

• **النموذج الاقتصادي الجديد (New Economic Model) (2020-2010):**

هدفه تحقيق أمة مستدامة ذات دخل مرتفع، وتدويل التمويل الإسلامي، من خلال المخطط الاقتصادي الجديد وهو مخطط القطاع المالي 2020-2011 (The Financial Sector Blueprint) الذي سعى إلى رفع مساهمة القطاع المالي في الاقتصاد من 4.3 مرات إلى 6 مرات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، والذي يستهدف معدل نمو يتراوح بين 8-11% سنويا، وقد ركز المخطط على التوجه نحو وضع سياسات لتطوير قطاع مالي أكثر تنافسية وديناميكية وتكامل (شهاد و مومني، 2016)، واعتمد على إنجازات المخطط الرئيسي الأول ولكن مع التركيز على تدويل التمويل الإسلامي من خلال تنوع اللاعبين في صناعة التمويل الإسلامي المحلي، ومجموعة أوسع من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية وحلول مالية مبتكرة لتلبية متطلبات الاستثمار. (GIFR، 2017)

إضافة إلى هذه الخطط الرئيسية هناك أيضاً العديد من خرائط الطرق القطاعية ذات الآفاق المختلفة مثل: (OECD، 2016) الخطة الرئيسية الثالثة للصناعة 2020-2006، ومخطط ماليزيا للتعليم 2025-2013، ومخطط التعليم الماليزي (التعليم العالي) 2025-2015،

مخطط قطاع الخدمات للفترة 2015-2020، الخطة الرئيسية لتسهيل الخدمات اللوجستية وتيسير التجارة، السياسة الوطنية للأغذية الزراعية للفترة 2011-2020، وسياسة السلع الوطنية للفترة 2011-2020.

2.I- مكانة المصارف الإسلامية في الاقتصاد الماليزي :

يشكل المسلمون نصف سكان دول جنوب شرق آسيا، ويشكلون الأغلبية في ثلاث دول: أندونيسيا، ماليزيا، برونواي، وكان السبق لماليزيا بإنشاء أول مصرف إسلامي في المنطقة بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB) سنة 1983.

1.2 مراحل تطبيق الصيرفة الإسلامية في ماليزيا:

تميز ماليزيا بتطبيق النظام المصرفي المزدوج النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي جنباً إلى جنب، وتعد مؤسسة طابونج حجي (صندوق الحج) سنة 1963 أولى الممارسات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أما بخصوص العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا فقد بدأت بوادره انطلاقاً من سنة 1981، عندما شكلت لجنة التوجيه القومي لإنشاء البنك الإسلامي وذلك عن طريق الحكومة الماليزية (رايس، 2009) (Uddin و Bm، 2016)، حيث تولت هذه اللجنة المختصة دراسة مدى قابلية الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، على ضوء تجارب مصر وباكستان وفي إطار القانون المحلي، وبعد الدراسة توصلت اللجنة لقابلية إنشاء المصارف الإسلامية في ماليزيا كما قدمت للحكومة اقتراحات للتعديلات القانونية اللازمة (Pierre، 1995).

ومن التوصيات التي قدمتها اللجنة للحكومة الماليزية مايلي: (Laldin، 2008)

- إنشاء مؤسسة مالية إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
 - يجب أن تفيد هذه المؤسسة كشركة محدودة تخضع لقانون الشركات الماليزي 1965؛
 - صياغة قانون خاص المسمى بقانون المصارف الإسلامية والذي يحكم عمليات هذه المؤسسات المالية الإسلامية؛
 - ضرورة تعيين هيئة للرقابة الشرعية في كل مؤسسة مالية إسلامية، والتي ستضمن شرعية المعاملات.
- وبالفعل تم سنة 1983 سن قانون خاص بالمصارف الإسلامية، والذي أعطى الصلاحية التامة لبنك نينغارا (المصرف المركزي الماليزي) للإشراف على المصارف الإسلامية وتنظيمها (Aziz، 2013). ومنذ ذلك الحين مرت الصيرفة الإسلامية بماليزيا على ثلاث مراحل وهي:

أ. المرحلة الأولى 1983-1992 مرحلة التأسيس أو إطلاق الصناعة

من المبادرات الأولى التي ركزت عليها ماليزيا هي بناء الأسس القانونية وإنشاء مؤسسات البنية التحتية التي تساعد على تطوير الصيرفة الإسلامية تدريجياً دون المساس بالنظام المصرفي التقليدي القائم، فقد تبنت نظاماً مصرفياً مزدوجاً، على عكس إيران وباكستان والسودان التي قامت بأسلمة نظامها الاقتصادي ككل عن طريق إصلاحات جذرية. وتعد ماليزيا من أول الدول التي أصدرت قانون خاص بالمصارف الإسلامية 1983، وبعدها بسنة واحدة صدر قانون التكافل 1984، والذي يعد أول تشريع في العالم تم تصميمه خصيصاً بتنظيم أعمال التأمين التكافلي. تُعد هذه المرحلة مرحلة إطلاق الصناعة وخلال هذه الفترة كان هناك مصرف إسلامي وحيد في ماليزيا (بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB))، ومن المرجح أن السلطات تعمدت أن يعمل هذا المصرف لوحده ويحتكر الصيرفة الإسلامية خلال هذه المرحلة حتى يتسنى فهم وتعلم ديناميكيات العمل المصرفي الإسلامي قبل زيادة عدد المؤسسات في السوق. (GIFR، 2011)

ب. المرحلة الثانية 1993-2000 مرحلة تحرير السوق

بعد الأداء المشجع لبنك إسلام ماليزيا بيرهاد، رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، واعتبرت السلطات الماليزية أن السوق المصرفية مستعدة للمرحلة الثانية، من خلال زيادة عدد المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وزيادة المنافسة كحافز لتحسين الكفاءة وتعزيز حيوية السوق بشكل عام، وقد شهدت هذه المرحلة السماح بفتح النوافذ الإسلامية بالمصارف التقليدية. كما سمحت الحكومة الماليزية بإنشاء ثاني مصرف إسلامي بالبلد سنة 1998 وهو بنك معاملات، بهدف تسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية.

ت. المرحلة الثالثة 2001-2010 مرحلة التوسع واكتمال النظام المصرفي المزودج

عرفت المرحلة الثالثة تضافر الجهود من أجل جعل ماليزيا مركزا عالميا للمالية والمصرفية الإسلامية سعيا خلال رؤية 2020 والخطة العشرية 2001-2010، والتي هدفت إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20% من إجمالي حصة السوق المصرفي في 2010، من خلال ثلاثة مجالات: تعزيز القدرة المؤسسية لتحقيق ميزة تنافسية كبيرة؛ تشجيع المنافسة السليمة بين متعاملي المصارف الإسلامية والتأمين التكافلي، وتعزيز الإطار التنظيمي للتمويل الإسلامي لضمان الأداء الفعال بالتوازي مع المصارف التقليدية والتأمين (OECD، 2016)، وقد عرفت هذه المرحلة تطورات كبيرة ساهمت في تحقيق أهداف الخطة الموضوعية:

- ففي عام 2001 أعلنت ماليزيا تأسيس سوق رأس المال الإسلامي، ويعد السوق المالي الإسلامي قطاعا مكملا لقطاع المصارف الإسلامية، إذ يمكن إصدار العديد من أوراق المال الإسلامية وتداولها في السوق الثانوية، (محمد و جعاز، 2015)
- سنة 2002 تعززت مكانة ماليزيا في قطاع الصيرفة الإسلامية بعد أن قررت مجموعة من السلطات النقدية لبعض الدول الإسلامية والمصرف المركزي الماليزي على جعل ماليزيا المقر الرئيسي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية² (IFSB)؛
- تحرير السوق المصرفية من خلال إعطاء الرخص للمصارف الإسلامية الأجنبية سنة 2003؛
- حول بنك نيغارا ماليزيا سنة 2003 النواخذ الإسلامية بالمصارف التقليدية إلى فروع إسلامية (Amar و Hachicha، 2015).

ث. المرحلة الرابعة منذ 2011 مرحلة تدويل التمويل الإسلامي

عرفت هذه المرحلة وضع "مخطط القطاع المالي 2011-2020 Financial sector blueprint" في إطار رؤية 2020، والذي يسعى لأن يصبح نصيب التمويل الإسلامي 40% من إجمالي التمويل بحلول سنة 2020، كما عرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA)، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتنال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا (خوني، 2017).

II- علاقة المصارف الإسلامية بمؤشرات التنمية الاقتصادية في ماليزيا:

حتى يتسنى لنا إبراز العلاقة بين المصارف الإسلامية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ماليزيا، سنتعرض إلى تطور بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في ماليزيا ضمن رؤية 2020 (الناتج المحلي الإجمالي، الدخل الفردي، تكوين رأس المال الثابت)، وكذا سنتعرض إلى تطور بعض المؤشرات الخاصة بالمصارف الإسلامية (تطور حجم أصولها، تطور حجم الودائع، تطور حجم التمويلات المقدمة) والتي تعبر عن مدى تطور القطاع، ثم التوصل إلى مدى مساهمة المصارف الإسلامية في مؤشرات التنمية الاقتصادية في ماليزيا.

II. 1. مؤشرات التنمية الاقتصادية في ماليزيا

1-1- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ضمن رؤية ماليزيا 2020

يعتمد التمويل المصرفي الإسلامي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، فالنمو الاقتصادي يخلق طلباً على الوساطة المالية، وبالتالي فإن المؤسسات والخدمات المالية الإسلامية هي استجابة لطلب المستثمرين والمدخرات في الاقتصاد، وفي هذا الصدد، فإن النمو الاقتصادي في ماليزيا يتسبب في تغير وتطوير المؤسسات المصرفية الإسلامية هذا الرابط له أهمية كبيرة لصناع السياسة الاقتصادية (Bm و Uddin، 2016).

عرف الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا ارتفاعا متزايدا منذ بداية تحقيق رؤية 2020، ففي سنة 1990 قُدر بـ 44,02 مليار دولار، وارتفع إلى 100,01 مليار دولار سنة 1997، كنتيجة لتطبيق المخططات الخماسية التي بدأت تُظهر نتائج إيجابية على أغلب مؤشرات النمو الاقتصادي، لكن سجلت سنة 1998 انخفاضا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي (72.17 مليار دولار)، بسبب الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، ولكن سرعان ما تجاوزت ماليزيا الأزمة وعاد الناتج المحلي لمساره التصاعدي، إلى غاية سنة 2008، ومع الأزمة المالية العالمية وما أحدثته من انكماش في الاقتصاد العالمي ككل تأثر الاقتصاد الماليزي كغيره من الاقتصادات، فعرف الناتج المحلي الإجمالي نسبة نمو سلبية وتباطؤ في عملية النمو، ولكن سنة 2010 عرفت استئنافاً قوياً للنمو مع زيادة بنسبة 7.2%، وكان الدافع وراء هذا النمو هو الطلب المحلي القوي، مع

التوسع الكبير في نشاط القطاع الخاص، وفي غضون ذلك، واصل القطاع العام دعم الاقتصاد المحلي من خلال تنفيذ برامج لزيادة تعزيز البنية التحتية للبلد، فانتعش الطلب الخارجي بشدة (بنك نيقارا ماليزيا، 2010)، وفي سنة 2017 سجل الاقتصاد الماليزي نمواً قوياً بنسبة 5.9% في عام 2017 (4.2% في عام 2016)، فقد استمر الطلب المحلي بالنمو خلال العام، مدعوماً بالتوسع الكبير في كل من إنفاق القطاعين العام والخاص، كما سجلت الصادرات الحقيقية أقوى معدل نمو منذ عام 2010، مدعوماً بتوسع عالمي قوي وارتفاع أسعار السلع العالمية (بنك نيقارا ماليزيا، 2017).

1 2 - مؤشر الدخل الفردي الماليزي:

عرف مؤشر الدخل الفردي تطوراً ملحوظاً خلال رؤية 2020، فمنذ أن كان 2440 دولار سنة 1990، ارتفع ليصبح 9508 دولار سنة 2017، كنتيجة للخطة التنموية، والتي انعكست بشكل إيجابي على مؤشرات النمو المختلفة ومن بينها دخل الفرد الماليزي.

1 3 - مؤشر تكوين رأس المال الثابت

عرف مؤشر تكوين رأس المال الثابت تزايداً ملحوظاً طول فترة رؤية 2020، وقد تأثر بالأزمة المالية لسنة 1998، ففي سنة 1997 قُدر بـ 59 مليار دولار، وانخفض بعدها مباشرة سنة 1998 بنسبة 43%، إلى 33.7 مليار دولار كنتيجة للانعكاسات السلبية للأزمة المالية 1998، ثم عاد للتعافي منذ سنة 2000، وخصوصاً مع البدء في تطبيق سياسة الرؤية الوطنية سنة 2001، وباقي الخطة التنموية.

II.2 تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية ضمن رؤية ماليزيا 2020

عرفت مؤشرات الصيرفة الإسلامية تطوراً كبيراً منذ إنشاء أول مصرف إسلامي سنة 1983، وتم رصد تطور أهم هذه المؤشرات والمتمثلة في إجمالي أصول المصارف الإسلامية، وحجم التمويلات والودائع، وذلك ابتداء من سنة 1998 أي مع إنشاء ثاني مصرف إسلامي في ماليزيا. ساهمت رؤية 2020 بتطوير قطاع المصارف الإسلامية، فعرفت كل من مجموع أصولها وتمويلاتها وودائعها نمواً تصاعدياً، ففي سنة 1998 (والتي عرفت إنشاء ثاني مصرف إسلامي بالبلد)، كان مجموع أصول المصارف الإسلامية 5,7 مليار رينجت، ولكن مع بدأ تطبيق سياسة الرؤية الوطنية (2001-2010)، والتي هدفت إلى تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20% من إجمالي حصة السوق المصرفي في 2010، ارتفعت حصة المصارف الإسلامية في السوق المصرفية، ففي سنة 2005 تم تحرير السوق المصرفية الإسلامية وشهدت افتتاح أول مصرف إسلامي أجنبي، فأحدث هذا التحرير قفزة نوعية فقد ازدادت نسبة المصارف الإسلامية من الودائع بـ 11.7% (84 مليار رينجت)، ونسبة التمويلات بـ 12.1% (67 مليار رينجت)، ونمت الأصول بنسبة 17.7% إذ أصبحت 112 مليار رينجت (25 رينجت سنة 2004)، وحققت المصارف الإسلامية 11.3% من إجمالي الأصول في النظام المصرفي، ويجدر بالذكر أن المصارف الإسلامية حققت نسبة تمويل 20% من إجمالي التمويل قبل سنة 2010، وظلت المصارف الإسلامية تحقق نتائج إيجابية خلال خطة القطاع المالي الثانية 2011-2020، ففي سنة 2017 حققت حجم أصول قدر بـ 892.82 مليار رينجت، وإجمالي تمويلات قدرت بـ 605.52 مليار رينجت، وإجمالي الودائع قدرت بـ 539.88 مليار رينجت. ويتوقع البنك المركزي الماليزي وصول نسبة التمويل الإسلامي 40% من إجمالي التمويل المصرفي بحلول سنة 2020، ومن الواضح أن هذا الهدف في طور التحقق نظراً للنتائج الإيجابية المحققة في الخطة السابقة.

II- النتائج:

1 علاقة الصيرفة الإسلامية بالنتائج المحلي الإجمالي في ماليزيا ضمن رؤية 2020

باستعمال بيانات عشرين سنة ابتداء من 1998 حتى نهاية 2017 والمتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي الماليزي من جهة، وإجمالي الأصول، وإجمالي التمويلات، وإجمالي الودائع للمصارف الإسلامية من جهة أخرى، يمكن حساب معامل ارتباط بيرسون. تم توظيف بيانات الصيرفة الإسلامية بعد أن تم تحويل المبالغ من الرينجت الماليزي إلى الدولار الأمريكي. حيث يقدر معامل الارتباط بين النتائج المحلي الماليزي، وإجمالي أصول المصارف الإسلامية 0.97 عند مستوى دلالة إحصائية 1% وتفسيره أن هناك علاقة طردية قوية بين المتغيرين، إذا ارتفع إجمالي أصول المصارف الإسلامية فهذا سيدعم الناتج المحلي الإجمالي فيرتفع أيضاً، والعكس صحيح، وهو نفس الحكم الذي يصدق على علاقة الناتج المحلي الإجمالي بإجمالي التمويلات الإسلامية؛ وإجمالي الودائع حيث يقدر الارتباط بينهما بـ 0.96، و0.98 على التوالي. وهذا يدل على أن قطاع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا دعم الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى المستوى الذي حققه سنة 2017 وهو 314.5 مليار دولار كما يبينه الشكل (01)، وبالمقابل فإنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي فإن قطاع الصيرفة الإسلامية سينمو أكثر.

2 - علاقة الصيرفة الإسلامية بالدخل الفردي المالى ضمن رؤية 2020

يعرض الجدول الموالي علاقة الارتباط بين دخل الفرد المالى من جهة، وبين إجمالي الأصول، وإجمالي التمويلات، وإجمالي الودائع للمصارف الإسلامية من جهة أخرى، وذلك لفترة 20 سنة ابتداء من 1998 لغاية 2017، وقد تم حساب الارتباط بعد أن تم توحيد عملة كل المبالغ إلى الدولار الأمريكي.

بلغ معامل ارتباط دخل الفرد المالى بإجمالي الأصول 0.94، وإجمالي التمويلات 0.93، وإجمالي الودائع 0.97؛ حيث تدل كل هذه القيم على العلاقة الطردية القوية، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 1%، وهو ما يعني أن هذه العلاقة راجعة لعوامل جوهرية وليست عرضية، وتفسرها أن ماليزيا بتشجيعها للصيرفة الإسلامية وفرت خدمات تنمائية مع معتقدات أفراد المجتمع الذي يشكل المسلمون فيه الأغلبية خاصة العرق الملايو، مما حفزهم للاستثمار وحاجتهم لتمويل حلال، والمشاركة في ثروات البلاد جنبا إلى جنب العرق الصينى والهندي، وهو ما أدى بدوره لحاجتهم لبنوك حلال لإيداع أموالهم.

3 - علاقة الصيرفة الإسلامية بتكوين رأس المال الثابت في ماليزيا ضمن رؤية 2020

تم توظيف بيانات عشرين سنة ابتداء من 1998م حتى 2017م، وتحويل بعض البيانات من الرينت المالى إلى دولار الأمريكي. يعبر تكوين رأس المال الثابت على المبالغ التي وجهت لعوامل الإنتاج ضمن الاقتصاد الحقيقي، حيث يبين الجدول (04) أعلاه أن معامل الارتباط بينه وبين إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية في ماليزيا قد بلغ 0.99، أما ارتباطه بإجمالي التمويلات فبلغ 0.98، وإجمالي الودائع 0.99، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 01%، وهو ما يؤكد وجود علاقة قوية طردية بين تكوين رأس المال الثابت والصيرفة الإسلامية في ماليزيا، وأن كلاهما يؤثر في الآخر، وتفسر هذه العلاقة القوية بطبيعة عمل الصيرفة الإسلامية الذي تحكمه قواعد تمنع بيع النقود بالنقود، وتركز على الاقتصاد الحقيقي.

IV - الخلاصة :

بعد نجاح خطتين عشريتين تنمويتين بدأهما دولة ماليزيا سنة 1957م غداة استقلالها من الاحتلال البريطانى، شرعت سنة 1991م في العمل لتحقيق طموح طويل المدى صورته في رؤية 2020م، والتي تلتخص في تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية بحلول سنة 2020م، وتحسين الظروف المعيشية وتدويل التمويل الإسلامي، مع رفع حصته من إجمالي التمويل لتمثل 40%.

مع اقتراب انتهاء الفترة الزمنية لتحقيق رؤية 2020م؛ حققت ماليزيا نتائج إيجابية متمثلة في النمو السريع والمعتبر للنتاج المحلي الإجمالي رأس المال الثابت 314.5 مليار دولار سنة 2017م، والذي انعكس بدوره إيجابا على دخل الفرد المالى الذي تجاوز 9000 دولار، وكذا تكوين رأس المال الثابت الذي تجاوز 87 مليار دولار.

ويرجع هذا النمو لتوسع لقاعدة الصناعات التي طورها ماليزيا في مجال الصناعات الخفيفة والثقيلة، وكذا التكنولوجيات الحديثة. خلال هذه المسيرة واجهت ماليزيا عقبات مختلفة أهمها أزمة النور الآسيوية سنة 1998م، وكذلك الأزمة المالية العالمية 2008م والتي أحدثت انكماشاً في النمو الاقتصادي العالمي ككل، لكن ماليزيا استطاعت تجاوز هاتين الأزميتين في فترة قياسية، وواصلت كذلك تقدمها نحو رؤية 2020م.

ومن أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث:

- 1 - إن نجاح وتقدم أي اقتصاد مرهون بالتخطيط الجيد ورسم استراتيجيات تنموية واضحة المعالم؛
- 2 - ساهمت الخطط التنموية في ماليزيا في نقل الاقتصاد المالى من اقتصاد زراعي محلي إلى اقتصاد صناعي متنامي، وقوة اقتصادية لا يُستهان بها؛
- 3 - من عوامل نجاح الخطط التنموية في ماليزيا نذكر:
 - تكيف الخطط التنموية الموضوعية ضمن رؤية 2020م مع قيم الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي خاصة في مجال الصيرفة الإسلامية والتي مثلت مصدرا لتمويل الأغلبية المسلمة، واستقطاب مدخراتهم؛

- اللجوء إلى الحلول الداخلية بدل قبول مساعدات هيئات خارجية مثل صندوق النقد الدولي، والتي تتدخل في السياسات التنموية عند تقديمها للدعم.

- 4- أولت ماليزيا اهتماما بالغا بالصناعة المالية الإسلامية عموما، والمصارف الإسلامية بشكل خاص ضمن رؤية ماليزيا 2020؛
- 5- تُساهم الصيرفة الإسلامية في دعم عمليات التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، من خلال الأسس والقواعد التي تقوم عليها منقواعد شرعية أهمها تحريم الربا والغرر وأكل أموال الناس بالباطل، وقواعد اقتصادية تتمثل في المشاركة في المخاطر وفق قاعدتي الغنم بالغرم والخراج بالضمان؛
- 6- تتميز المصارف الإسلامية بربطها الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد المالي من خلال الصيغ التمويلية المختلفة، مما يجعل من التمويل المقدم من طرفها واستثمارها لأموال المودعين مساهما فعالا في عجلة التنمية الاقتصادية؛
- 7- تشجيع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا أدى إلى نتائج إيجابية على الاقتصاد الماليزي، ووجد أن هناك علاقة قوية جدا وطرديّة بينهما فهما يكملان بعضهما البعض،
وفي هذا الإطار نقدم بعض الوصيات:
أ - العمل على تبني الصيرفة الإسلامية ضمن النظام المصرفي، من خلال تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لها؛
ب - تعميم التجربة الماليزية في توظيف الصيرفة الإسلامية كركن أساسي من أركان التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- ملاحق:

الجدول 01: "الاستراتيجيات التنموية لماليزيا (1957-2020)"

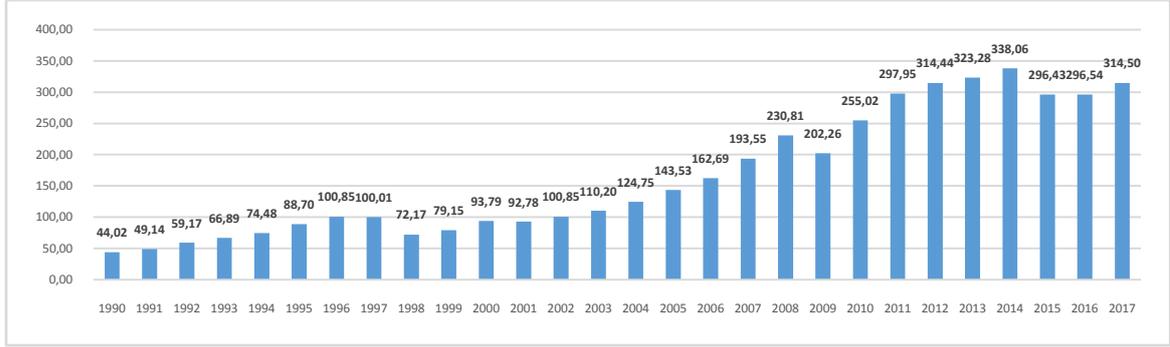
"رؤية 2020"					
جعل ماليزيا دولة صناعية، رفع دخل الفرد الماليزي، تدويل التمويل الإسلامي					
النموذج الاقتصادي الجديد	سياسة الرؤية الوطنية	سياسة التنمية القومية	السياسة الاقتصادية الجديدة	الإحلال محل الواردات	خطط طويلة الأجل
2020-2010	2010-2001	2000-1991	1990-1971	1969-1957	
رفع الدخل القومي	تحقيق مجتمع مرن وتنافسي	تسريع القضاء على الفقر والحد من الاختلال وعدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي	تحقيق النمو والعدالة وتعزيز الوحدة الوطنية	تقليل نسبة الفقر وتخفيض معدلات البطالة	هدف الخطة
الخطة العاشرة (2015-2011) الخطة الحادية عشر (2020-2016)	الخطة الثامنة (2005-2001) الخطة التاسعة (2010-2006)	الخطة السادسة (1995-1991) الخطة السابعة (2000-1996)	الخطة الثانية (1975-1971) الخطة الثالثة (1980-1976) الخطة الرابعة (1985-1981) الخطة الخامسة (1990-1986)	الخطة الأولى (1970-1966)	خطط متوسطة الأجل (خطط خماسية)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Economic Planing Unit. ((first plan1966-1970...eleventh plan2016-2010)). *The Malaysia Plan*. Retrieved 10 14, 2019, from Prime Minister's Office of Malaysia: <https://www.pmo.gov.my/the-malaysia-plan/>

الشكل 01: "الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال رؤية 2020" (بالمليار دولار)

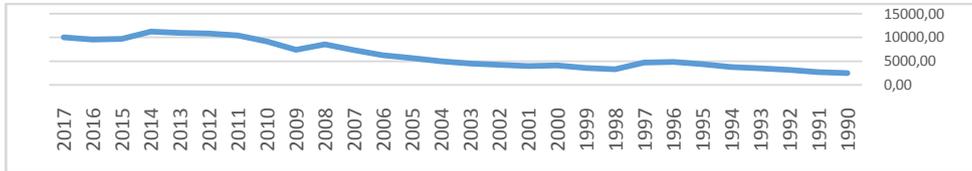
الوحدة: مليار دولار



المصدر: إحصائيات البنك العالمي

الشكل 02: "تطور مؤشر الدخل الفردي الماليزي ضمن رؤية ماليزيا 2020"

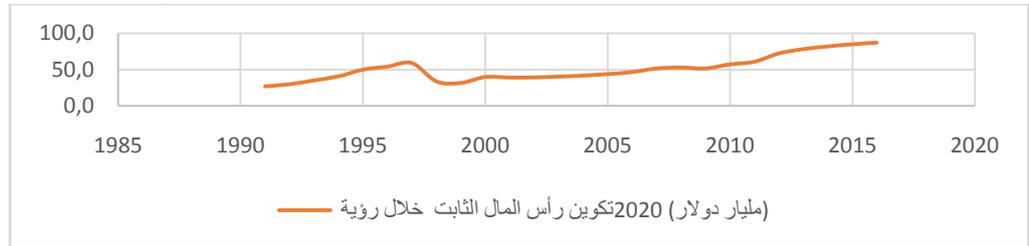
الوحدة: دولار أمريكي



المصدر: إحصائيات البنك العالمي

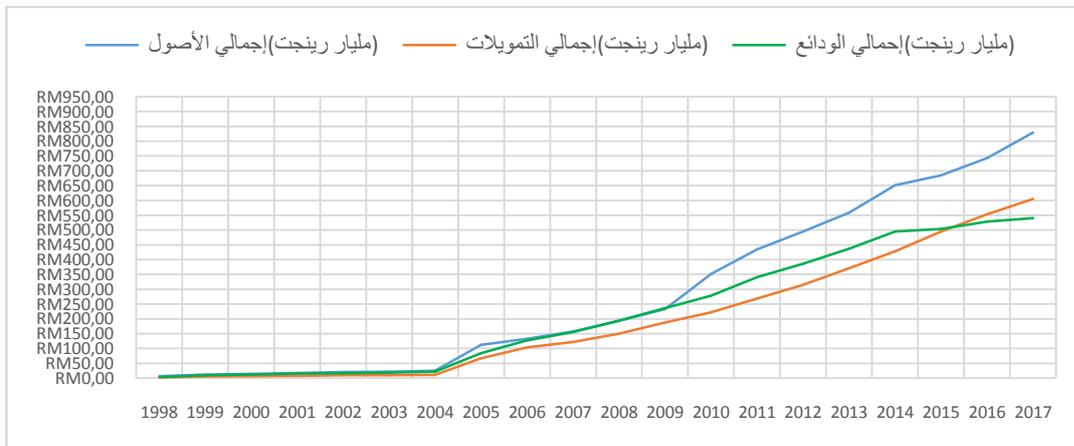
الشكل 03: "تطور مؤشر تكوين رأس المال الثابت ضمن رؤية ماليزيا 2020"

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: إحصائيات البنك العالمي

الشكل 03: "تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا (1998-2017)"



المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي للسنوات المذكورة (Department of Statistics Malaysia, 2017) (GIFR, 2017)

الجدول 01: "الارتباط بين الناتج المحلي الخام وبعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية 1998-2017"

Total deposits إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية	Total Financing إجمالي أصول المصارف الإسلامية	Total Assets إجمالي أصول المصارف الإسلامية	GDP الناتج المحلي الإجمالي	
.986** .000 20	.961** .000 20	.970** .000 20	1 20	GDP الناتج المحلي الإجمالي معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
.991** .000 20	.994** .000 20	1 20	.970** .000 20	Total Assets إجمالي أصول المصارف الإسلامية معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
.984** .000 20	1 20	.994** .000 20	.961** .000 20	Total Financing إجمالي التمويلات من المصارف الإسلامية معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
1 20	.984** .000 20	.991** .000 20	.986** .000 20	Total deposits إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات

**ارتباط قوي عند درجة معنوية (bilateral) 0.01.

المصدر: مخرجات SPSS لمعامل الارتباط بين الناتج المحلي الماليزي وبعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية

الجدول 03: "الارتباط بين دخل الفرد الماليزي وبعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية 1998-2017"

Total deposits إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية	Total Financing إجمالي التمويلات من المصارف الإسلامية	Total Assets إجمالي أصول المصارف الإسلامية	GDP per Capita الدخل الفردي	
.972** .000 20	.932** .000 20	.945** .000 20	1 20	GDP per Capita الدخل الفردي معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
.991** .000 20	.994** .000 20	1 20	.945** .000 20	Total Assets إجمالي أصول المصارف الإسلامية معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
.984** .000 20	1 20	.994** .000 20	.932** .000 20	Total Financing إجمالي التمويلات من المصارف الإسلامية معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
1 20	.984** .000 20	.991** .000 20	.972** .000 20	Total deposits إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات

الإسلامية	عدد السنوات	20	20	20	20
-----------	-------------	----	----	----	----

**ارتباط قوي عند درجة معنوية (bilateral) 0.01.

المصدر: مخرجات SPSS لمعامل الارتباط بين دخل الفرد المالي و بعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية.
الجدول 04: "الارتباط بين دخل الفرد المالي وبعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية 1998-2017"

Total deposits إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية	Total Financing إجمالي التمويلات من المصارف الإسلامية	Total Assets إجمالي أصول المصارف الإسلامية	Fixed capital formation تكوين رأس المال الثابت	
.994**	.982**	.990**	1	معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
.000	.000	.000		Fixed capital formation تكوين رأس المال الثابت
20	20	20	20	
.991**	.994**	1	.990**	معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
.000	.000		.000	Total Assets إجمالي أصول المصارف الإسلامية
20	20	20	20	
.984**	1	.994**	.982**	معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
.000		.000	.000	Total Financing إجمالي التمويلات من المصارف الإسلامية
20	20	20	20	
1	.984**	.991**	.994**	معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
	.000	.000	.000	Total deposits إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية
20	20	20	20	

**ارتباط قوي عند درجة معنوية (bilateral) 0.01.

المصدر: مخرجات SPSS لمعامل الارتباط بين دخل الفرد المالي وبعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية.

الإحالات والمراجع :

- 1^أ يقصد بالإحلال محل الواردات أن يقوم المجتمع بإنتاج ما كان يستورده من الخارج، ولنجاح هذا الإحلال لا بد من حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية.
 - 2^ب مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية، تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مقره العاصمة الماليزية كوالالمبور.
- المراجع باللغة العربية:
1. ابتسام ساعد؛ رابع حوني. (سبتمبر، 2017). تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 30)، صفحة 345.
 2. بلال محمد سعيد المصري. (2016). تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة). غزة: جامعة الأزهر.
 3. بنك نيقارا ماليزيا. (2010). التقرير السنوي للبنك المركزي الماليزي. ماليزيا: بنك نيقارا .
 4. بنك نيقارا ماليزيا. (2017). التقرير السنوي للبنك المركزي الماليزي. ماليزيا: بنك نيقارا.
 5. بوريب خديجة. (2012). النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية. ملتقى دولي: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي (صفحة 280). الجزائر: جامعة قلمة.
 6. حدة رايس. (2009). دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
 7. سامي عبيد محمد، و عدنان هادي جعاز. (آذار، 2015). الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك): تجربة ماليزيا. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد العاشر (العدد الثامن والثلاثون)، صفحة 122.
 8. سامي يوسف كمال محمد. (2012). الصكوك المالية الإسلامية: بديلا عن قروض المؤسسات الدولية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. القاهرة: دار البشير للطباعة والنشر والتوزيع.
 9. سمير عبد الرسول العبيدي. (2008). "مهايير محمد: الأموذج والتجربة". بحوث اقتصادية وعربية (43-44)، صفحة 90.
 10. عبد الحميد عبد المطلب. (2013). نماذج تنموية معاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية.
 11. عثمان محمد غنيم، و ماجدة أحمد أبو زنط. (2007). التنمية المستدامة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
 12. فيصل شياد، و إسماعيل مومني. (ديسمبر، 2016). مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا. مجلة رؤى اقتصادية (العدد 11)، صفحة 462.
 13. ماهر جبار الخليلي. (2015). سياسة الإسكان في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها: دراسة تاريخية اقتصادية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العاشر (عدد خاص بمؤتمر الإسكان)، صفحة 232.
 14. محمد صادق إسماعيل. (2014). التجربة الماليزية: مهايير محمد والصحة الاقتصادية (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
 15. مؤسسة عبد الحميد شومان. (2016). التجربة الماليزية: فئصة أمة. الصفحات 2-3.
 16. نادية فاضل عباس فضلي. (2012). التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010. مجلة دراسات دولية (العدد الرابع والخمسون)، صفحة 160.
 17. نبيه فرح أمين الحصري. (2009). تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي: تحليل وتقييم (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

المراجع باللغة الأجنبية:

18. Aziz, M. R. (2013). **Islamic banking and finance in Malaysia: System, Issues and challenges**. Malaysia: USIM publisher.
19. Berma, M. (2003). **Towards The National Vision Policy: Review of the New Economic Policy and New Development Policy Among The Bumiputra Communities In Sarawak**. *Kajian Malaysia*, XXI(1&2), p. 215.
20. Bm, H., & Uddin, M. A. (2016, June 7). **Does Islamic bank financing lead to economic growth: An empirical analysis for Malaysia**. *MPRA*, p. 5.
21. Dahlan, D. Z. (n.d.). **NATIONAL DEVELOPMENT PLANNING PRACTICES IN MALAYSIA**. Retrieved from https://www.unosd.org/content/documents/1276Malaysia_PowerPoint%20Silde%20Abu%20Dhabi.pdf
22. Department of Statistics Malaysia. (2017). **Compilation and estimation of islamic finance statistics: the Malaysia's experience**. National Accounts, Department of Statistics, Beirut.
23. Economic Planing Unit. ((1971-1975)). **Second Malaysia Plan** . Retrieved 10 14, 2019, from Prime Minister's Office of Malaysia: <https://www.pmo.gov.my/dokumenattached/RMK/RMK2.pdf>
24. Economic Planing Unit. ((first plan1966-1970...eleventh plan2016-2010)). **The Malaysia Plan**. Retrieved 10 14, 2019, from Prime Minister's Office of Malaysia: <https://www.pmo.gov.my/the-malaysia-plan/>
25. Economic Planning Unit. ((1976-1980)). **Third malaysia plan** . Retrieved 10 14, 2019, from Prime Minister's Office of Malaysia: <https://www.pmo.gov.my/dokumenattached/RMK/RMK3.pdf>
26. GIFR. (2011). **global islamic finance report**. London: EDBIZ CONSULTING LIMITED.
27. GIFR. (2017). **global islamic finance report**. London: EDBIZ CONSULTING LIMITED.
28. Hachicha, N., & Amar, A. B. (2015). **Does Islamic bank financing contribute to economic growth? The Malaysian case**. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Fiance and Management*, 8(3), pp. 352-353.
29. Laldin, M. A. (2008). **Islamic financial system: the Malaysian experience and the way forward**. *Humanonics*, 24(3), p. 223.
30. Lim, D. (1982-1983, winter). **Malaysian Development Planning**. *Pacific Affairs*, 55(4), pp. 615-635.
31. Maryann Feldman, T. H. (2014). **Economic Development: A Definition and Model for Investment**. U.S.Department of Commerce. U.S.Economic Development Administration.
32. mohamed, m. b. (1991, 02 28). **Malaysian: the way forward (Vision 2020)**. Retrieved from <http://www.epu.jpm.my/>
33. OECD. (2016, November). **OECD ECONOMIC SURVEYS: MALAYSIA 2016: Economic Assssment**. Retrieved from OECD: www.oecd.org/eco/surveys/economic-survey-malaysia.htm
34. Pierre, T. (1995). **Finance et Développement en pays d'Islam**. EDICEF.
35. Whah, C. Y. (2012, January). **The Evolution of Malaysia's Development Strategies and the Global Economy: Responses from SMEs and Civil Societies**. *Copenhagen Journal of Asian Studies*, p. 17.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

حليمة بن مشيش (2020)، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص. ص 177-192.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.